

سامحونا

جان دابه



في بيروت أو دمشق أو أنطلياس طبعاً، إذا أراد العريس دخول القصر الذهبي، يستنفر الأهل والجيران وكنت أقول الأمة، ويقراً عليهم لأخذه شروط مؤلفة من تسعين بنداً، لعل أبسطها اقتناء شقة مؤلفة من خمس غرف نوم وصالون كبير وصوفاء، وسيارة موديل 2010، ومن محتويات اللائحة، أن تتمحور الهدايا على الدولارات، شرط أن تكون أميركية بعيداً عن الدولارين الكندي والأوسترالي. أما إذا تساهل العريس وقبل هدايا كلاسيكية، فالويل والثبور وعظائم الأمور على من يفكر بهدية كئيبة كالداغي، حتى لو كان مؤلفاً لجبران أو سعيد تقي الدين.

والسؤال الآن: هل تكون العروس متواضعة وقنوعة وراضية بعشاء مؤلف من الجبنة والزيتون والريحون المدوم؟ لا، كلا، على حد تعبير زميل غسان تويني، ومن المؤكد أن طلبة الزواج عبر جريدة «الصحافي» التائه، كانت الأكثر رضى وقناعة وتواضعاً بالمقارنة مع نظيراتها في هذه الأيام. فقد بعثت برسالة إلى صحيفة نقيب الصحافة الطريف الراحل إسكندر الرياشي، قالت فيها: «أنا فتاة فقيرة الحال، غير متعلمة، جمالي «مش ولا بد»، عمري 25 سنة.. أرغب في الزواج من عريس غني، جامعي، أشقر و«عيونه زرق» ولا يتجاوز عمره الرابعة والعشرين». وحيث إن معدل عمر عروس الأمس يتراوح بين العاشرة والسادسة عشرة، فقد نشر الرياشي رسالة صاحبنا، ونذليها بالتعليق التالي: «إذا وجد العريس بالمواصفات التي تذكريها في رسالتك، فأنا أتزوجه».

ولكن الأمر يختلف في غزة، ليس فقط على صعيد الجنس العنيف، بل أيضاً بالنسبة للجنس اللطيف. فقد أقيم منذ أيام عرس جماعي مؤلف من مائة عريس وعروس، وكما أوحى صور الفضائيات، فإن السعادة غمرت وجوه المماتي غزاي وغزايوية، رغم أن شهر العرس لن يتم في فنادق من خمس نجوم، وإنما في خيم منصوبة على أنقاض البيوت المتواضعة التي هدمها جيش الهجوم الإسرائيلي.

تحذيرات من فناء احتياطي الوقود في محطة كهرباء غزة

حذر وليد سلمان، الرئيس التنفيذي للشركة الفلسطينية للكهرباء من خطورة نفاذ المخزون الاحتياطي من الوقود المتوفر لدى محطة كهرباء غزة في غضون الأيام القليلة المقبلة ما لم يقيم الاتحاد الأوروبي زيادة كمية السولار الصناعي التي يمول كلفة شرائها.

ويّن سلمان أن كمية المخزون الاستراتيجي المتوفر لدى محطة الكهرباء تفي بتشغيل مولدات الكهرباء الثلاثة «توربينات»، لمدة خمسة أيام قفيلة فقط، حيث ستضطر المحطة حال عدم زيادة كمية الوقود الواردة إليها «بمقدار أسبوعياً بنحو 2.1 مليون لتر» إلى إخراج التوربين الثالث ومحول الكهرباء التابع لعمليها عن حيز التشغيل، ما يعني انخفاض الطاقة الكهربائية المنتجة بنحو 15 ميجاواط، وبالتالي سيصبح إجمالي ما تنتجه المحطة نحو 60 ميجاواط بدلاً من 75 ميجاواط وهي القدرة التي تنتجها المحطة منذ أكثر من أسبوعين مضياً على تركيب وتشغيل التوربين والمحول.

واعتبر سلمان أنه حال زيادة الاتحاد الأوروبي لكمية السولار الصناعي الواردة إلى المحطة لنحو 2.9 مليون لتر فإن بإمكان الشركة الحفاظ على قدرتها الإنتاجية الحالية، مشيراً إلى أن هذا السياق إلى الجهود المشتركة التي تبذلها «الفلسطينية للكهرباء» بالتعاون مع الحكومة وسلطة الطاقة من أجل حث الاتحاد الأوروبي على زيادة كمية الوقود الواردة.

وتأشد سلمان الاتحاد الأوروبي الاستجابة السريعة لطلب زيادة كمية الوقود والتدخل لدى الجانب الإسرائيلي من أجل السماح بمرور الزيادة المقرض إدخالها على المحطة من الوقود لتمكينها من الاستمرار في تزويد القطاع بطاقة مقدارها 75 ميجاواط.

يذكر في هذا الشأن أن الاتحاد الأوروبي يمول الوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء بقيمة نحو 12 مليون يورو شهرياً، أما في حين موافقته على تلبية الاحتياج المطلوبة لتشغيل المحطة وفقاً لما ذكر فإن ميزانية محطة الوقود ستصل لنحو 15 مليون يورو. وكانت محطة توليد الكهرباء انتهت مؤخراً من أعمال الصيانة ورفدت المحطة بتجهيزات ذات كفاءة مرتفعة من أجل تطوير أداء المحطة بما يكفل رفع قدرتها الإنتاجية لتلبية احتياجات قطاع غزة.

من جهة، أشار سهيل سيك مدير عام شركة توزيع كهرباء غزة إلى أن معدل استهلاك القطاع من الكهرباء في ذروة فصل الصيف الحالي تصل لنحو 270 ميجاواط، لافتاً إلى الزيادة التي طرأت على معدل الاستهلاك إثر اقتناء أعداد كبيرة من المواطنين لأجهزة التكييف، إضافة إلى الأسباب الأخرى التي أتت إلى تكرار عملية قطع التيار الكهربائي نتيجة للفصل غير المنتظم للتيار الكهربائي الوارد من شركة الكهرباء الإسرائيلية.

وأوضح في هذا الشأن إلى أن شركة الكهرباء الإسرائيلية قامت بفصل أحد الخطوط الرئيسية المحذية لقطاع واسعة في غزة بقدرة نحو 12 ميجاواط حيث تم فصل هذا الخط بنحو 27 ساعة في حين أن عملية إصلاح العطل لا تستغرق أكثر من ساعتين، ما أثنى سلباً على الطاقة المتوفرة لدى خطوط شبكة كهرباء محافظات غزة.

الاستيطان في مستعمرة «غوش عصيون» القديمة ازداد سبعة أضعاف

قال الصحفي الصهيوني عكيّفآ أدار في مقالة له نشرتها صحيفة هآرتس، استناداً إلى خريطة من الإدارة العسكرية الصهيونية في الضفة الغربية: «إن أراضي اليهود في غوش عصيون قبل احتلالها في العام 1948، تشكل أقل من 15 من المئة من مساحة غوش (كتلة) المستوطنات الكبرى في مجلس غوش عصيون اليوم، والتي تتطابق إسرائيل ضمها في الاتفاق الدائم مع الفلسطينيين».

حسب الخريطة، يضيف الكاتب، فإن مساحة غوش عصيون في الجانب الغربي «الإسرائيلي» لمسار جدار الفصل أكبر بسبعة أضعاف (70 ألفاً مقابل نحو 10 آلاف دونم) من مساحة بلدات الغوش التي أقيمت قبل 1948.

ويشير إلى أن خريطة من العام 1969، تلقت مفعول «أمر بشأن إدارة مجالس إقليمية»، تعزو إلى المجلس الإقليمي غوش عصيون مساحة تصل إلى 280 ألف دونم - 30 ضعفاً تقريباً من مساحة غوش عصيون التاريخية. هذه المعطيات تضع موضع النكاح الإسرائيلي بشأن «العودة إلى غوش عصيون اليهودية»، مما يتقل إلى أجيال الإسرائيليين، لافتاً إلى أن المعدل الطفيف لأراضي اليهود يشكك أيضاً بادعاء حكومات إسرائيل وحركة الاستيطان وبموجبه مكالمة بلدات غوش عصيون تختلف جوهرياً عن مكاتبة المستوطنات التي أقيمت على الأراضي التي احتلت في 1967، وعليه ينبغي لها أن تبقى ضمن السيادة الإسرائيلية.

ويتابع الكاتب: «بالإجمال، تشكل الأراضي التي اشتراها اليهود والصندوق القومي كيرن كيببت في أرجاء الضفة الغربية نحو 1.4 من المئة من مساحة الضفة. المنطقة ج، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، تضم نحو 60 من المئة من أراضي الضفة. الأراضي التي اشتراها اليهود أو المؤسسات اليهودية قبل العام 1948 كانت تدار، حتى 1967، من «الوصي على أملاك العدو» الأردني. ومنذ ذلك الحين وهي تدار من إسرائيل والسلطات تتعاوى معها عملياً كملك للدولة.

ويؤكد عكيّفآ أدار في مقالته أن معظم المستوطنات الموجودة في منطقة حكم المجلس الإقليمي غوش عصيون تقع في مناطق بعيدة عن الاستيطان اليهودي الأصلي الذي ضم بلدات: كفار عصيون (أقيمت في العام 1943)، مسووت اسحق (1945)، عين تسوريم (1946) وريديم (1947). واليوم توجد في المجلس الإقليمي غوش عصيون 16 مستوطنة رسمية، وكذا افرات وبيتار عيليت، اللتين تعتبران مجلساً مالياً وبلدية منفصلين، وإلى جانبها أقيمت 17 مستوطنة شبه رسمية ويؤر استيطانية غير قانونية.

من جهة قال درور أتكس، من منظمة «يوجد قانون» الذي حصل على المعطيات من الإدارة المدنية بفضل قانون حرية المعلومات، إن استخدام مفهوم «غوش عصيون» ليس سوى غطاء يرمي إلى منح شرعية للسيطرة الإسرائيلية على مئات آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية.

الغزو الأميركي دمر حضارة العراق بالمعنى الحرفي للكلمة

تصريحات كلينتون توحى بأن واشنطن لا تستبعد ضرب إيران

تحرك العسكريون في هندوراس بأوامر من البنتاجون والبنتاجون تحت إمرة أوباما

ترجمه عن الإسبانية وعلق عليه د. أسامة القفاش

يمول حملتها الانتخابية. وهذه الجماعات هي التي ساعدتها على أن تصير وزيرة للخارجية. وهي لا تتوقف عن استشارة الصحافية صارت الحصن الحصين لانتقال المخدرات وتهريب المخدرات وتداولها. وأيضاً ألغت وزارة الخزانة الأميركية معاهدة التبادل التجاري مع بوليفيا وبدا فيها تعمل على طرف 50 ألف عامل في صناعات الجلود والملابس وغيرها من المنتجات التي تصدورها بوليفيا إلى الولايات المتحدة. وأيضاً تعمل الخرجية الأميركية على نشر وبث الأكاذيب المغرضة التي تقول إن جبهة القوات المسلحة الشعبية (12) في كولومبيا تمول الحملة الانتخابية لرئيس الكسادور كوريا(13).

نحن هنا أمام سلسلة من الإجراءات التي نعتقد أن تربط بينها ونستخلص منها أن أوباما قد بدأ بشن حملة ضد الحكومات التقدمية. لا يعرف الأكاديمي المجل والرشاشين هذه الأشياء (لم يبق قط بأي بحث ميداني في أميركا اللاتينية) ولكن هؤلاء المثقفون والأكاديميين الليبراليين يعتقدون أنهم خبراء في أميركا اللاتينية ويشكل أي. أنا أسميهم خبراء الساعتين لأن هذا هو الوقت الذي يستغرقونه في قراءة الوثائق والبيانات الصحفية الصادرة عن البيت الأبيض.

افريان شوري: تقوم هيلاري كلينتون حالياً بتطوير وتدعيم سياسات ستخدم مستقبلها السياسي وهي تخدم السياسات الصهيونية أيضاً. ما رأيك؟

بتراس: صحيح تماماً. وهذا أمر واضح. منذ انتخابها لتصير سينياتوراً في نيويورك وهي الشخصية المفضلة لدى اللوبي الصهيوني الذي مول ومسال

وزارة الخارجية، وهي منزل السيدة هيلاري كلينتون الخاص، بياناً يتهم فنزويلا بأنها قد صارت الحصن الحصين لانتقال المخدرات وتهريب المخدرات وتداولها. وأيضاً ألغت وزارة الخزانة الأميركية معاهدة التبادل التجاري مع بوليفيا وبدا فيها تعمل على طرف 50 ألف عامل في صناعات الجلود والملابس وغيرها من المنتجات التي تصدورها بوليفيا إلى الولايات المتحدة. وأيضاً تعمل الخرجية الأميركية على نشر وبث الأكاذيب المغرضة التي تقول إن جبهة القوات المسلحة الشعبية (12) في كولومبيا تمول الحملة الانتخابية لرئيس الكسادور كوريا(13).

نحن هنا أمام سلسلة من الإجراءات التي نعتقد أن تربط بينها ونستخلص منها أن أوباما قد بدأ بشن حملة ضد الحكومات التقدمية. لا يعرف الأكاديمي المجل والرشاشين هذه الأشياء (لم يبق قط بأي بحث ميداني في أميركا اللاتينية) ولكن هؤلاء المثقفون والأكاديميين الليبراليين يعتقدون أنهم خبراء في أميركا اللاتينية ويشكل أي. أنا أسميهم خبراء الساعتين لأن هذا هو الوقت الذي يستغرقونه في قراءة الوثائق والبيانات الصحفية الصادرة عن البيت الأبيض.

افريان شوري: تقوم هيلاري كلينتون حالياً بتطوير وتدعيم سياسات ستخدم مستقبلها السياسي وهي تخدم السياسات الصهيونية أيضاً. ما رأيك؟

بتراس: صحيح تماماً. وهذا أمر واضح. منذ انتخابها لتصير سينياتوراً في نيويورك وهي الشخصية المفضلة لدى اللوبي الصهيوني الذي مول ومسال



جيمس بتراس

موقف اليسار الأوروبي والأميركي من نتائج الانتخابات الإيرانية يسوده التثويش!

ومخزياً في جريدة لاخورنادا (9) التقدمية قال فيه إن أوباما غير متورط في الانقلاب وأنه انتقد الانقلاب والتزعم بعض الجمل من هنا وهناك وأخرجها من سياقها لإثبات ما يدعيه من ترهات. في الواقع يمثل والرشاشين وأمثلة من الأكاديميين الليبراليين الذين مجموعة من الجبهة الذين لا يكون أي شيء عن دور القواعد العسكرية الأميركية في أميركا الوسطى وخاصة في هندوراس(10).

اسمع يضع العسكريون في البنتاجون خضوعاً تاماً للبيت الأبيض. ويباترون بأمره، لا

تصنيفه ضمن الخطابات العتيقة من حقبة الرئيس بوش. كيف يمكن أن تتصور أن تجلس دولة إلى طاولة المفاوضات، في حين يسحب رجال المافيا في الدولة التي تريد التفاوض معها مسدساتهم ويضعونها أمامهم على نفس الطاولة ثم يقولون: حسناً والأّن عليكم أن تخبرونا هل ستقبلون إنذارنا الأخير أم لا؟

أنا أرى أن الأمر هنا إشارة لما تضمه الإدارة الأميركية لأن هيلاري هي مساعد أوباما ومستشاره الأول فيما يتعلق بالشؤون الخارجية. كيف لنا إذاً أن نقول إن أوباما قد بدأ سياسة جديدة وأنه يبحث عن التفاوض وأنه لا يقرض شروطاً معينة لبدء الحوار مع إيران؟ هذا كلام فارغ تماماً.

وهذا ما أريد أن أقوله أيضاً عن الانقلاب في هندوراس. فمن الواضح تماماً أن حكومة أوباما منورثة تماماً في الانقلاب وهذا ما يتضح لكل ذي عينين من التطويل والتسويق فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية في كوستاريكا(5).

وخاصة بعد أن رفض الانقلابيون المقترحات وهم يصرون على الاستمرار في المهزلة ويرفضون أي صيغة لإعادة المقاتل المنتخب مانويل زييليا إلى الحكم.

لقد وضعت السيدة كلينتون الأمر بيد العميل الأميركي آرياس (6) وتخلت تماماً عن كل قرارات منظمة الدول الأميركية(7). الحجب أنه يوجد مثقفون ليبراليون أميركيون يساندون أوباما ويكثرون المقالات في صحافة أميركا اللاتينية دفاعاً عن سياساته. وأذكر هنا تحديداً الأكاديمي المشهور والرشاشين(8). لقد كتب السيد والرشاشين مقالاً مطولاً

حواشي للمترجم

- 1) منبع إعلامي يساري من الأوروغواي نشط جداً في أوساط الإعلام الراديكالي والجماهيري. يمكن متابعة حواراته مع مختلف الشخصيات الراديكالية الأميركية الشمالية والجنوبية على موقع <http://www.radio36.com.uy>
- 2) تعددت مواقف اليسار الأميركي والأوروبي تجاه الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة. بتراس يرى أن ثمة تضخيماً كبيراً من جانب الولايات الأميركية والميديا الغربية لما حدث في الانتخابات ولا يرى أن المقاررات التي قامت بها المعارضة تعبر عن رغبة شعبية في التغيير في إيران.
- 3) بتراس من أشد المعادين لإسرائيل ويرى أن اللوبي الصهيوني يحكم في الإدارة الأميركية يمكن التعرف أكثر على رأي بتراس من خلال المقالات التالية: <http://kaffasharticles.blogspot.com/2007/08/blog-post.html>
- 4) ألقى عيية استشارية في الولايات المتحدة الأميركية لصياغة السياسات الخارجية وهي غير حزبية ويصدر المجلس مجلة الشؤون الخارجية الشهرية.
- 5) فيما يتعلق بالمفاوضات العائرة تحت وساطة رئيس كوستاريكا الحائز على جائزة نوبل للسلام آرياس يمكن الرجوع للوقع التالي: <http://hondurascup2009.blogspot.com/2009/san-jose-accord-translation-07.html>
- 6) يمكن الرجوع للوقع الخاص بالمجلس هنا <http://www.cfr.org>
- 7) فيما يتعلق بالمفاوضات العائرة تحت وساطة رئيس كوستاريكا الحائز على جائزة نوبل للسلام آرياس يمكن الرجوع للوقع التالي: <http://hondurascup2009.blogspot.com/2009/san-jose-accord-translation-07.html>
- 8) حصل آرياس على جائزة نوبل في ثمانينيات القرن الماضي بعد أن كان وسيطاً رئيسياً بين حكومة سانديناستسا اليسارية التي عادت للسلطة وبوخراً في نيكاراغوا وبين عصيانات الكونترا المرترقة المدعومة من الولايات المتحدة وقد أدت اتفاقيات السلام إلى سقوط حكومة سانديناستسا بعد تدخل أميركي رهيب في الانتخابات وأشار للاعبين بشكل لم يسبق له مثيل وكانت النتيجة إقرار هائل لنيكاراجوا مع اتباع سياسات التحرير الاقتصادي التي فرضها البنك الدولي.
- 9) من أهم الصحف اليومية في المكسيك وتعتبر بصفة عامة من أبرز وسائرية ورائكالية وتقدمية. يمكن مراجعة موقعها على الإنترنت: <http://www.jornada.unam.mx/2009/index.php3/07/mx/2009-09-03>
- 10) تمتلك الولايات المتحدة قاعدة عسكرية كبرى في هندوراس في سانتو سبيترو. ويعتقد الكثير من المثقفين اليساريين إن إعلان زييليا

عن اعترامه إغلاق القاعدة من أهم الأسباب التي أتت إلى انقلاب ضد. وخاصة أن القاعدة كانت تعقب دوراً هاماً جداً في التتويج وتسليح عصيانات الكونترا في نيكاراغوا.

(11) الإشارة هنا إلى الدور الذي لعبه العسكريون وما زالوا يلعبونه في السياسة في مزل أميركا الوسطى واللاتينية وتورطهم مع المخابرات الأميركية.

(12) انطلقت مؤخراً شائعات حول تمويل الفارك أو جبهة القوات المسلحة الشعبية في كولومبيا لحملة الرئيس الكولومبي اليساري كوريا ويعتقد أن الفارك تفرض ضريبة على مزارع الكوكايين في نطاق المناطق الخاضعة لها. في حين هناك أدلة كثيرة على تورط حكومة كولومبيا في تجارة وتهريب المخدرات. ويعتقد الكثير من المراقبين السياسيين أن حرب أميركا على المخدرات عالمي إلا طفاً لحملته استعادة الأراضي التي خسرتها في أميركا اللاتينية وخاصة مع انهيار سياسات الرئيس الدولي في كل الدول.

(13) مع وصول الرئيس مورو تتناهي إلى السلطة في فنزويلا حدثت تغييرات كثيرة في أميركا اللاتينية منها وصول محمود بشار أو بشار وسط في كل من الكولومبيا والسلفادور وبوليفيا كما استغفنا. يمكن أيضاً قراءة كتاب عودة الحياة إلى الطوبى.. في الينابيع الجدد في أميركا اللاتينية. أو قراءة عرض له على موقع الشهرية الشهرية اليسارية الشهرية <http://www.monthlyreview.org/mrzine/dangl280709.html>

وأيضاً ساعد على هذه التغييرات المنظمات الدولية التي بنتها فنزويلا وسنادة الحكومات ذات التوجه اليساري مثل منظمة الألبا أو الطريق البوليفاري الجديد <http://www.venezuelanalysis.com/analysis/339>

(18) السيد رام إيمانويل هو كبير موظفي البيت الأبيض وهو إسرائيلي الجنسية أيضاً. وهو من أبرز المراقبين للرئيس أوباما <http://www.youtube.com/watch?v=wob2RGM5jtk>

ويعتقد الكثير من المثقفين إن إيمانويل كارثة كبيرة على كل المستويات.

تقرير جديد

ثلاثة احتمالات لمستقبل «التنسيق الأمني» بين السلطة الفلسطينية والاحتلال

ضوء ذلك، أن يجري تضخيم «الاختلاف» الحاصل بين بعض الضباط الأمنيين في الضفة، ودايتون؛ الذي تحدث فيها بشكل أرحج السلطة أمام شعبها. إلا أن حرص عباس على عدم فقدان «الزخم» الدولي عموماً، والأميركي خصوصاً، في دعم موقف السلطة تجاه «التنعت» الصهيوني، يجعله يستبعد مثل هذا التكتيك في المرحلة الراهنة».

أما الاحتمال الثاني فيتمثل في «وقف التنسيق الأمني، تمهيداً لموافقة حركة حماس على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في كانون الثاني 2010؛ وفق دعوة محمود عباس. تأمل حماس، خلال هذه الفترة، إعادة ترتيب صفوفها في الضفة، بما يمكنها من تكريس شرعية المقاومة على المستوى الوطني. ولكن بالنسبة للرئاسة الفلسطينية وقيادة السلطة في رام الله، يبدو أن الاستحقاقات الأمنية ومسار التسوية تقدم على استحقاقات ترتيب البيت الفلسطيني وإنهاء الانقسام. ولذلك، فإن المطلوب لدى السلطة من أي توافق فلسطينية إلا تخضع بمصادقية السلطة الأمنية والسياسية لدى الجانبين الأميركي والصهيوني. وعلى ذلك، ففي الظرف الراهن سيظل العامل الأمني المحكوم بالمعايير الأميركية - الصهيونية عاملاً مهمياً حتى لو

الأميركي، الذي أدت خطته إلى حصول الانقسام الفلسطيني؛ سياسياً وجغرافياً.

وسيلط التقرير الأضواء على دور الجنرال الأميركي كيث دايتون، خاصة عندما خاطب مسؤولين فلسطينيين على مدار جارتان؛ إذا كان لا بد من دولة فلسطينية فتمه على جيل يانتظرنا؛ ما ينبغي إدارة المعابر. ثم هناك أيضاً غزة، وتشكيلات حماس المسلحة، التي تشكل تحدياً ضخماً لمستقبل الدولة الفلسطينية».

ويرى واضعو التقرير أنه «باختصار، هذه الغاية التي جاء الجنرال الأميركي من أجل تحقيقها، بحسب تعبيره، وهذه هي الوظيفة المطلوب من الفريقين المخاطبين مساعدته لإنجازها، هذا إذا رغبا بالحصول على وعد بتحقيق الحلم الفلسطيني، وجعل الأردنيين يتنامون من غير «أحلام مزعجة»، تأتيتهم من غربي النهر».

ويتمثل الاحتمال الأول في «وقف الاعتقالات، مع استمرار عملية بناء الأجهزة الأمنية والتنسيق المعلوماتي مع الاحتلال؛ وذلك عبر فريق التنسيق الأمني الأميركي. وهذا الاحتمال يجعل الرئيس عباس كمثل الذي يسلكه العصامن الوسط، فهو، من ناحية، يظهر وكأنه بدأ يستجيب لشروط المصالحة الفلسطينية. ومن ناحية ثانية، لم يتراجع عن التزاماته في أنابوليس وخريطة الطريق. ومن الممكن، في

رسم تقرير استراتيجي، ثلاثة احتمالات مستقبل قضية «التنسيق الأمني» بين أجهزة السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية وأجهزة الاحتلال الصهيوني.

فقطاً للتقرير الجديد الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ومقره بيروت، يتنظر مستقبل الساحة الفلسطينية أحد ثلاثة سيناريوهات: الأول: «وقف الاعتقالات في ظل استمرار مهمة الجنرال الأميركي المشرف على الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة «كيث دايتون»، في الإشراف على عمل الأجهزة الأمنية والتنسيق بينها وبين قوات الاحتلال. الثاني: وقف التنسيق الأمني تمهيداً لموافقة حماس على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. الثالث، وهو الأرجح: استمرار عملية التنسيق الأمني وتكريس حالة الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع».

ويعيد التقرير إلى الأذهان أن اتفاقية أوسلو «حصرت» مهمة السلطة الفلسطينية في السيطرة على سكان الضفة والقطاع، وحماية الأمن الصهيوني. وبالقابل: أُرثمت «خريطة الطريق» رئاسة السلطة بمحاربة المقاومة وضرب بنيتها التحتية؛ مقابل وعد بإمكانية قيام دولة فلسطينية».

وعلى هذه الخلفية، تشكل فريق التنسيق الأمني

الأميركي، الذي أدت خطته إلى حصول الانقسام الفلسطيني؛ سياسياً وجغرافياً.

وسيلط التقرير الأضواء على دور الجنرال الأميركي كيث دايتون، خاصة عندما خاطب مسؤولين فلسطينيين على مدار جارتان؛ إذا كان لا بد من دولة فلسطينية فتمه على جيل يانتظرنا؛ ما ينبغي إدارة المعابر. ثم هناك أيضاً غزة، وتشكيلات حماس المسلحة، التي تشكل تحدياً ضخماً لمستقبل الدولة الفلسطينية».

ويرى واضعو التقرير أنه «باختصار، هذه الغاية التي جاء الجنرال الأميركي من أجل تحقيقها، بحسب تعبيره، وهذه هي الوظيفة المطلوب من الفريقين المخاطبين مساعدته لإنجازها، هذا إذا رغبا بالحصول على وعد بتحقيق الحلم الفلسطيني، وجعل الأردنيين يتنامون من غير «أحلام مزعجة»، تأتيتهم من غربي النهر».

ويتمثل الاحتمال الأول في «وقف الاعتقالات، مع استمرار عملية بناء الأجهزة الأمنية والتنسيق المعلوماتي مع الاحتلال؛ وذلك عبر فريق التنسيق الأمني الأميركي. وهذا الاحتمال يجعل الرئيس عباس كمثل الذي يسلكه العصامن الوسط، فهو، من ناحية، يظهر وكأنه بدأ يستجيب لشروط المصالحة الفلسطينية. ومن ناحية ثانية، لم يتراجع عن التزاماته في أنابوليس وخريطة الطريق. ومن الممكن، في

ضوء ذلك، أن يجري تضخيم «الاختلاف» الحاصل بين بعض الضباط الأمنيين في الضفة، ودايتون؛ الذي تحدث فيها بشكل أرحج السلطة أمام شعبها. إلا أن حرص عباس على عدم فقدان «الزخم» الدولي عموماً، والأميركي خصوصاً، في دعم موقف السلطة تجاه «التنعت» الصهيوني، يجعله يستبعد مثل هذا التكتيك في المرحلة الراهنة».

أما الاحتمال الثاني فيتمثل في «وقف التنسيق الأمني، تمهيداً لموافقة حركة حماس على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في كانون الثاني 2010؛ وفق دعوة محمود عباس. تأمل حماس، خلال هذه الفترة، إعادة ترتيب صفوفها في الضفة، بما يمكنها من تكريس شرعية المقاومة على المستوى الوطني. ولكن بالنسبة للرئاسة الفلسطينية وقيادة السلطة في رام الله، يبدو أن الاستحقاقات الأمنية ومسار التسوية تقدم على استحقاقات ترتيب البيت الفلسطيني وإنهاء الانقسام. ولذلك، فإن المطلوب لدى السلطة من أي توافق فلسطينية إلا تخضع بمصادقية السلطة الأمنية والسياسية لدى الجانبين الأميركي والصهيوني. وعلى ذلك، ففي الظرف الراهن سيظل العامل الأمني المحكوم بالمعايير الأميركية - الصهيونية عاملاً مهمياً حتى لو